

Distr.: General
16 July 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩

١٣-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز نظم حماية الطفولة: تقييم الأداء في استراتيجيات اليونيسف وبرامجها

ملخص تنفيذي**

موجز

يعرض هذا التقرير نتائج تقييم الأداء في استراتيجيات اليونيسف وبرامجها في مجال تعزيز نظم حماية الطفولة على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية. وتُعد حماية الطفولة - التي تُعرّف وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل بأنها منع العنف والاستغلال والإساءة المرتكبة في حق الأطفال والتصدي لها - بمثابة ركنٍ أساسيٍّ من أركان الولاية التي تضطلع بها اليونيسف. ومن الناحية التاريخية، ركّزت اليونيسف وغيرها من الجهات العاملة في هذا الميدان جهودها بشكلٍ أساسيٍّ على قضايا محدّدة أو فئات سكانية معرّضة للخطر بصورة خاصة. بيد أنّ الحاجة إلى تحقيق نتائج أكثر استدامة قد أسفرت على مدى العقد الماضي عن تحوّل تدريجي نحو اتباع نهج أكثر شمولاً وتكاملاً. وعلى هذا النحو، كان تعزيز نظم حماية الطفولة هدفاً استراتيجياً

* E/ICEF/2019/21

** يجري تعميم الملخص التنفيذي لتقرير التقييم بجميع اللغات الرسمية. التقرير الكامل متاح باللغة الإنكليزية من موقع مكتب التقييم التابع لليونيسف (انظر المرفق).

ملاحظة: قامت اليونيسف بإعداد هذه الوثيقة بكاملها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080919 19-13515 (A)



لعمل اليونيسف في مجال حماية الطفولة منذ اعتماد استراتيجيتها الخاصة بحماية الطفولة (E/ICEF/2008/5/Rev.1) في عام 2008.

بوجه عام، كشف التقييم عن أهمية وضع تصور لنهج تعزيز النظم باعتباره عملية تختلف في طبيعتها باختلاف السياق: ففي السياقات التي يظل فيها نظام حماية الطفولة ضعيفاً أو حديث النشأة نسبياً، يكون من الضروري دعم بناء النظم، على أن يتم توحيد النظم وإصلاحها بطريقة أكثر ملاءمة في السياقات التي يكون فيها النظام الحالي لحماية الطفولة أكثر تطوراً. وسيكون تحديد المراحل على طول هذه السلسلة المتواصلة، ودور اليونيسف المتخصص، ومجموعة التدخلات في كل مرحلة من المراحل بمثابة خطوات رئيسية سيتعين اتخاذها مستقبلاً. وفي هذا الصدد، ساعد التقييم على تحديد الاستثمارات الأكثر فاعلية باعتبارها تدخلات قائمة بذاتها (بناء القدرات/تعزيز القوى العاملة) وكجزء من مجموعة من التدخلات في السياقات الأكثر تقدماً (الأدلة والبحوث؛ والمناصرة في مجال السياسات العامة؛ وتعبئة الموارد العامة). وختاماً، تناول التقييم أيضاً الفرصة المتاحة أمام اليونيسف لبلورة الحقوق المدنية للأطفال كجزء من تعزيز نظم حماية الطفولة، بما في ذلك الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها الأطفال لحماية أنفسهم.

أولاً - مقدمة

١. في عام ٢٠٠٨، اعتمدت اليونيسف نهجاً قائماً على النظم لحماية الطفولة. ويسعى النهج القائم على النظم إلى ضمان حماية الأطفال بطريقة شاملة ومتسقة تماماً مع حقوقهم، مثل الجهود التي تستهدف الجنود الأطفال أو التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، على نطاقٍ أوسع وأكثر طموحاً مقارنةً بالنهج التقليدية القائمة على القضايا. وينطوي تعزيز النظم على تحسين البيئة التمكينية وقدرات المؤسسات ونظم تقديم الخدمات لتحقيق هذا الهدف. ويتمثل أهم جانب في هذه النقلة النوعية داخل اليونيسف في التركيز على إشراك مجموعة متكاملة من الجهات الفاعلة المشاركة في حماية الأطفال، فضلاً عن الاعتراف بوجود آليات لحماية الطفولة تتفاوت في طابعها الرسمي.

٢. بعد عقد من الزمن، تقوم المنظومة بتقييم ما تحقّق تحت عنوان تعزيز نظم حماية الطفولة، بُغية تحسين الجهود المبذولة في المستقبل. وكان التقييم الوارد في هذا التقرير بمثابة عملية محايدة لكنها تعاونية شارك فيها العديد من أصحاب المصلحة داخل اليونيسف وخارجها، ويمثل انعكاساً جماعياً لما تكتسبته اليونيسف وإلى أين تتجه كمنظمة في ما يتعلق بتعزيز نظم حماية الطفولة.

٣. يعكس نهج نظم حماية الطفولة فهماً مفاده أنّ هناك عدة عناصر أساسية لتحقيق نتائج أفضل تعمل معاً عبر القطاعات والمستويات، وتُشكّل نظاماً مكوناً من أجزاء يُعزّز بعضها بعضاً. ويتطلّب تحقيق نتائج شاملة ومستدامة للأطفال في هذا المجال تعزيز نظام حماية الطفولة برمته - أي كل جزء فيه، والعلاقات فيما بينها، وطبيعة عمله بشكل عام.

٤. عرّفت اليونيسف نظم حماية الطفولة^١ على النحو التالي:

هياكل ووظائف وقدرات رسمية وغير رسمية معيّنة جُمعت بهدف منع ممارسات العنف والإساءة والإهمال والاستغلال والتصدي لها. ومن المتفق عليه عموماً أنّ نظام حماية الطفولة يشمل العناصر التالية: الموارد البشرية، والمالية، والقوانين والسياسات، والحوكمة، والرصد وجمع البيانات، فضلاً عن خدمات الحماية والاستجابة وإدارة الرعاية. ويشمل أيضاً مختلف الجهات الفاعلة - الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية والعاملين على الصعيد دون الوطني أو الوطني والعاملين على الصعيد الدولي. وأهم هذه العوامل هي العلاقات والتفاعلات بين هذه المكونات وفيما بينها وهذه الجهات الفاعلة داخل المنظومة. فنتائج هذه التفاعلات هي التي يتألف منها النظام.

٥. تُقر تعاريف اليونيسف وسياساتها وخططها الاستراتيجية بأنّ نظم حماية الطفولة غالباً ما تكون متعددة القطاعات، وتشمل قطاعات الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والعدالة والحماية الاجتماعية والأمن.^٢ وتُدرّك المنظومة أنه يجب تعزيز هذه النظم من خلال اتباع نهج متكامل.

^١ اليونيسف، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة الرؤية العالمية، "سبيل أفضل لحماية جميع الأطفال: نظم حماية الأطفال في النظرية والممارسة"، تقرير المؤتمر، نيويورك، ٢٠١٣، الصفحات ٣. وقد استفادت من هذا التعريف العديد من الهيئات الدولية والوطنية العاملة في مجال حماية الطفولة. بيد أنّ تمييزها بين الهياكل الرسمية وغير الرسمية لم يُجَدّد في وثائق اليونيسف أو وثائق الجهات أخرى. وتُعرّف عملياً، تعامل التقييم مع العناصر الحكومية على أنّها عناصر رسمية، في حين غُوملت العناصر التقليدية للمنظمات المجتمعية وغير الحكومية على أنّها غير رسمية أو "أقل اتساقاً بالطابع الرسمي". وقد تشمل بعض العناصر، مثل لجان حماية الطفولة، كلا الهيكليين.

^٢ على سبيل المثال، تُشير الخطة الاستراتيجية لليونسف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى ما يلي: "في ما يتعلق بحماية الفتيات والفتيان من العنف والاستغلال والممارسات الضارة، يتمثّل أحد الدروس الرئيسية المستفادة في أهمية تعزيز حماية الطفولة والحماية الاجتماعية والتعليم والنظم الصحية بطريقة متكاملة".

٦. حرصت اليونيسف على رصد مساهماتها في تعزيز نُظم حماية الطفولة منذ عام ٢٠١٢، وذلك عندما جرى صياغة إطار النتائج للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المستكملة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣. وقد أُدججت استراتيجية تعزيز نُظم حماية الطفولة في الخطط الاستراتيجية اللاحقة، وإن كان ذلك بطُرُق مختلفة. وقد حدّدت الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ نهج تعزيز النُظم باعتباره تطويراً للقدرات وارتقاءً بأنشطة المناصرة. وفي إطار النتائج النهائية للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، يركز تعزيز نُظم حماية الطفولة على تقديم الخدمات ويرتبط ارتباطاً واضحاً بالعنف المرتكب في حق الأطفال: "عزّزت البلدان نُظم حماية الطفولة من أجل خدمات الوقاية والاستجابة للتصدي للعنف المرتكب في حق الأطفال".

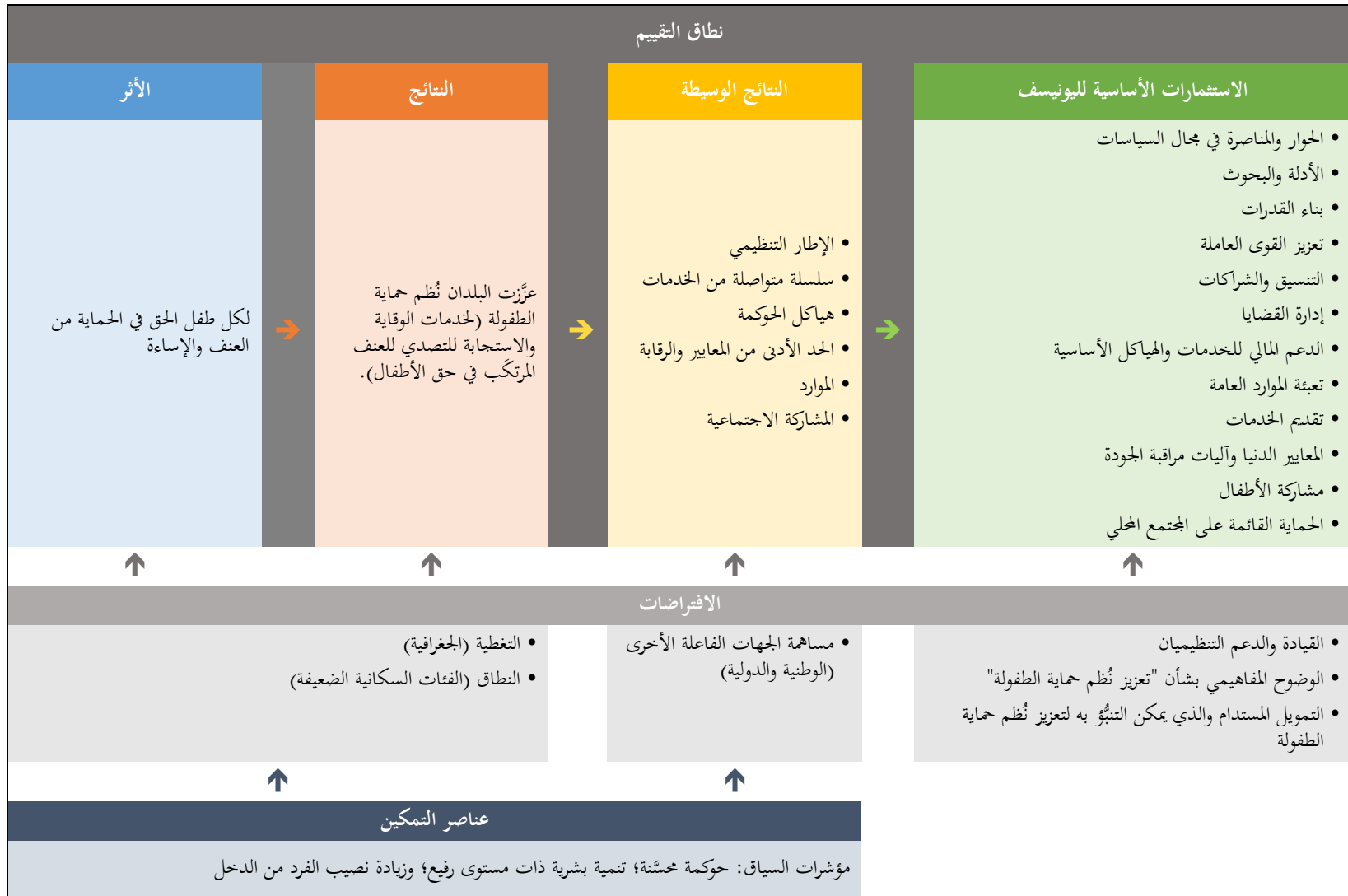
٧. في غياب نظرية التغيير أو إطار النتائج المخصّص لتعزيز نُظم حماية الطفولة، واستناداً إلى حزمة موارد اليونيسف المتعلقة بحماية الطفولة لعام ٢٠١٥، اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالتقييم لإعداد وتقديم التوجيه خلال عملية التقييم، وحدّد ستة عناصر حاسمة يجب أن تكون متوفرة لكي تعتبر نُظم حماية الطفولة بأنها تؤدي عملها بالكامل. وقد صُمّم نطاق التقييم حول هذه العناصر. وقد عُرضت في الشكل الأول بوصفها "نتائج وسيطة" (تتبع منطق الإدارة القائمة على النتائج). ومن المهم أن يوضع في الاعتبار أنّ هذه النتائج الوسيطة قد صيغت لأغراض التقييم ولا تُعد حالياً جزءاً من أي خطة أو إطار نتائج رسمي تابع لليونيسف^٤.

^٣ اليونيسف، "حزمة موارد حماية الطفولة: كيفية تخطيط برامج حماية الطفولة ورصدها وتقييمها"، اليونيسف، نيويورك، ٢٠١٥. وأضيف العنصر السادس (المشاركة الاجتماعية) بالتشاور مع المدير المعاون، وشُعْبة البرامج، والفريق الاستشاري المعني بالتقييم ليعكس التغييرات الأخيرة في التوجيهات بشأن نُظم حماية الطفولة.

^٤ يُقدّم الهدف ٣ من الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١ (لكل طفل الحق في الحماية من العنف والإساءة) بيان الأثر المبيّن في الشكل الأول. وتشمل الاستثمارات الأساسية لليونيسف التدخلات الرئيسية الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الشكل ١

الإطار المفاهيمي المقترح لنهج تعزيز نُظم حماية الطفولة الذي تتبعه اليونيسف



٨. ركّز التقييم على تحليل مساهمة اليونيسف في تحقيق العناصر الرئيسية الستة أو النتائج الوسيطة على الصعيد الوطني. ولم يُقيّم الأثر على مستوى الطفولة. وتُعد العناصر الثلاثة الأولى بمثابة العناصر الأساسية للنظام، والعناصر الثلاثة الأخيرة هي متطلبات أساسية ضرورية لأدائها لعملها:

(أ) إطار قانوني وتنظيمي قوي، فضلاً عن سياسات محدّدة تتعلق بحماية الطفولة. ويشمل ذلك نُظم ومعايير متوافقة مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعايير الدولية والممارسات الجيدة؛

(ب) هياكل إدارية فعّالة، بما في ذلك التنسيق عبر الإدارات الحكومية، بين مستويات اللامركزية وبين الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية. يجب وضع آليات لتنفيذ العلاقات بين مكونات النظام والجهات الفاعلة، التي قد تشمل تلك الموجودة في قطاع حماية الطفولة وفي مختلف القطاعات على المستوى نفسه أو على مستويات مختلفة تعمل معاً لحماية الأطفال. ومن المهم بالقدر نفسه ضمان توافر الموارد الكافية في الوقت المناسب للجهات الفاعلة في المنظومة للاستجابة؛

(ج) سلسلة متواصلة من الخدمات (تشمل الوقاية والاستجابة). لكي يكون النظام نظاماً جيد الأداء، يجب أن يتضمن خدمات الوقاية والتدخل المبكر والاستجابة (بما في ذلك التكامل مع قطاعات العدالة/القانون والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) التي تشمل القطاعات الرسمية وغير الرسمية، وتضمّ إطلاق عملية رعاية تشمل تحديد الهوية والإحالة والمتابعة والاستجابة؛

(د) المعايير الدنيا والرقابة (آليات الإعلام والرصد والمساءلة). يجب أن يخضع نظام حماية الطفولة للمساءلة. وينبغي أن يستند وضع السياسات وأعمال المناصرة والبرمجة إلى الأدلة. ويشمل ذلك نُظم المعلومات التي تدعم إدارة الحالات، ورصد الأداء وتوسيع نطاقه؛

(هـ) الموارد البشرية والمالية وموارد الهياكل الأساسية. يجب الاضطلاع بإدارة فعّالة للموارد، مثل وجود عدد كافٍ من العمال ذوي المهارات في الأماكن المناسبة، وتخصيص اعتمادات كافية في الميزانية، وتوفير التدريب الفعّال، ووضع هياكل أساسية مناسبة، من الأدوات إلى قاعات الاجتماعات؛

(و) المشاركة الاجتماعية، بما في ذلك احترام آراء الأطفال، ووجود جمهور واع وداعم. تؤدي المجتمعات المحلية والأسر والأقران أدواراً حاسمة في تعزيز ممارسات الحماية الاجتماعية وتمكين الأطفال. فالوصول على التربية المدنية والآليات التي تعطي المراهقين صوتاً في صنع القرار يجعلهم أكثر قدرة على الصمود في وجه العنف والإساءة والإهمال والاستغلال.

ثانياً - نهج التقييم

٩. يُعد هذا التقييم بمثابة المحاولة الأولى الشاملة لجمع وتحليل الأدلة المتعلقة بتطبيق تعزيز نُظم حماية الطفولة على نطاق اليونيسف. ولهذا التقييم مقصدين عامين، هما: (أ) الإسهام في التعلّم وصنع القرار بُعْية تحسين برامج اليونيسف؛ و(ب) دعم إخضاع تعزيز نُظم حماية الطفولة للمساءلة. وسيقم التقرير الاستراتيجيات العالمية للمنظمة وأداء برامجها على الصعيد القطري لتعزيز نُظم حماية الطفولة من أجل توفير حماية أفضل للفتيات والفتيان. ويدرس التقييم تعزيز نُظم حماية الطفولة ابتداءً من الوقاية ووصولاً إلى الاستجابة والمتابعة، بمشاركة الجهات الفاعلة الرسمية والجهات الفاعلة الأقل اتسماً بالطابع الرسمي، التي

تُغطّي المستويات الوطنية ودون الوطنية في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل وفي السياقات الهشة. ولئن كان التقييم يعمل على تتبّع عمل المنظّمة في تعزيز نُظم حماية الطفولة على مدى العقد الماضي، فإنّ الفترة الزمنية الرئيسية قيد الاستعراض هي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٨.

١٠. استرشد التقييم بعشرة أسئلة مقترنة بأربعة من معايير التقييم الموحّدة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي: الأهمية والفاعليّة والكفاءة والاستدامة. وفي حين أنّ بعض أسئلة التقييم تستهدف على وجه التحديد مستوى واحداً - عالمياً أو إقليمياً أو قُطرياً - فهناك مستويات أخرى تتعلق بأكثر من مستوى واحد ولكنها أسفرت عن أدلة واستنتاجات متباينة لكل منها.

أسئلة التقييم

١١. سعى التقييم إلى الإجابة على الأسئلة التالية على الصعيدين العالمي والإقليمي:

- (أ) ما مدى فاعليّة اليونيسف في القيادة العالمية وتعبئة الشراكات التي تُعزّز نُظم حماية الطفولة؟
- (ب) ما مدى ملائمة، وتناسق الاستراتيجيات العالمية لليونيسف ووفائها بالغرض، ونتائجها المتوخّاة، ووثائقها التوجيهية من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة وملاءمتها واتساقها؟
- (ج) ما مدى فاعليّة الدور القيادي والتوجيه/الدعم وتعبئة الدور الإقليمي لليونيسف في المساعدة على تعزيز نُظم حماية الطفولة على الصعيد الوطني؟

(د) مدى مساهمة اليونيسف على نحوٍ كافٍ في ما يلي:

(١) الجهود العالمية المبذولة لإنتاج المعارف/الأدلة البحثية ذات الصلة وتبادلها؛

(٢) جمع البيانات وتحليل نُهج تعزيز نُظم حماية الطفولة؛

(٣) رصد وتقييم العمليات والنتائج التي تحقّقها نُظم حماية الطفولة؟

١٢. على الصعيد المؤسسي، طرح التقييم الأسئلة التالية:

(هـ) ما مدى فاعليّة وكفاءة تخصيص اليونيسف للموارد البشرية والمالية وإدارتها لمعالجة مسألة حماية الطفولة من خلال اتباع نُهج النُظم؟

١٣. شملت الأسئلة المطروحة على الصعيد القُطري ما يلي:

(و) ما مدى أهمية وملاءمة استراتيجيات البرامج القُطرية لليونيسف وتدخلاتها المتصلة بتعزيز نُظم حماية الطفولة لضمان حق الأطفال في الحماية من العنف والاستغلال والإساءة؟

(ز) ما مدى نجاح اليونيسف في بدء إصلاح النُظم ودعمها ومناصرتها؟ أين/كيف جرى تخصيص الأموال؟ إلى أي مدى تمكّنت اليونيسف من الاضطلاع بدورٍ قيادي في إقامة الشراكات وفي تعبئة موارد الحكومات والشركاء الوطنيين؟

(ح) ما مدى فاعليّة البرامج القُطرية لليونيسف، من حيث الوقاية والاستجابة، في تحقيق نتائج ملموسة لحماية الأطفال (النتائج) من خلال تعزيز نُظم حماية الطفولة؟ ما هي مجموعات استثمارات اليونيسف التي أسهمت في نجاح تعزيز النُظم داخل مجموعة من ٢٤ بلداً؟

(ط) إلى أي مدى نجحت اليونيسف في إدماج اعتبارات الاستدامة (التقنية والمالية والمؤسسية) في مراحل تصميم البرامج المتصلة بنظم حماية الطفولة وتنفيذها؟ ويشمل ذلك جوانب بعينها مثل التكرار، وتوسيع النطاق، والتعميم.

١٤. وأخيراً، وفي ما يتعلق بالمشاركة والإنصاف والمساواة بين الجنسين، طرح التقييم الأسئلة التالية:

(ي) إلى أي مدى تقوم البرامج الوطنية التي تدعمها اليونيسف والمتصلة بتعزيز نظم حماية الطفولة بما يلي:

(١) التعامل مع الفتيان والفتيات من مختلف الأعمار، ولا سيما أولئك الذين يعتبرون ضعفاء ومهمشين، وينتمون إلى الأقليات؛

(٢) مراعاة احتياجاتهم المحددة المتصلة بالحماية والاستجابة لها؟

١٥. ساهمت دراسات حالات فردية لعيّنة من ٢٤ بلداً في تمكين التقييم من طرح أدلة مفصلة من المستوى القطري بشأن مسألة أداء اليونيسف في تنفيذ تعزيز نظم حماية الطفولة، ومن طرح أدلة تسترشد بها الجهود الإقليمية والعالمية في المستقبل. وقُسمت الحالات إلى ثلاثة مستويات من العمق: ١٢ حالة جرى فحصها من خلال دراسة وثائق مكتوبة، و٦ حالات إضافية استندت إلى إجراء مقابلات شخصية عن بُعد مع مقدمي المعلومات الرئيسيين (اليونيسف والشركاء)، و٦ دراسات حالات متعمقة استندت إلى بيانات جُمعت خلال البعثات الميدانية عبر المقابلات المباشرة، ومناقشات مجموعة التركيز مع المراهقين، والمراقبة الميدانية. وجرى الجمع بين زيارتين للمكاتب الإقليمية بالتنسيق مع البعثات القطرية لجمع بيانات إضافية على الصعيد الإقليمي. ونجحت المقابلات الشخصية التي أجراها مقدمو المعلومات الرئيسيين على الصعيد العالمي، واستعراض الوثائق، ودراستين استقصائيتين أُجريت عبر شبكة الإنترنت - إحداهما مع أفرقة المكاتب القطرية التابعة لليونيسف والأخرى مع شركاء من الحكومات والمجتمع المدني - في إكمال مصادر البيانات. وأخيراً، استُخدم تحليل مقارن نوعي لدراسة مجموعات استثمارات اليونيسف التي أسهمت بنجاح أكبر في تعزيز نظم حماية الطفولة في إطار مجموعة البلدان الـ ٢٤.

ثالثاً - نتائج مختارة للتقييم

١٦. أسفر التقييم عن ٤٢ نتيجة، تُبيّن فيما يلي مجموعة مختارة منها.

ألف. النتائج على الصعيد القطري

١. أهمية وملاءمة تدخلات اليونيسف في تعزيز نظم حماية الطفولة

١٧. بوجه عام، خلّص التقييم إلى أنّ نُهج تعزيز نظم حماية الطفولة تستخدم العديد من المزايا النسبية لليونيسف بوصفها منظمة حكومية دولية تُركّز على حقوق الإنسان. وكانت النُهج التي تتبعها المكاتب القطرية الـ ٢٤ التي جرى بحثها متسقة بقوة مع ولاية اليونيسف ومواثيق حقوق الإنسان ذات الصلة والأولويات العالمية. وقد بذلت المكاتب القطرية جهوداً كبيرة لضمان مواءمة جهود تعزيز نظم حماية الطفولة مع الاحتياجات القطرية، بما في ذلك من أجل الإصلاح القانوني والتنظيمي، على وجه الخصوص. وتحظى الاستثمارات في توفير الأدلة بشأن حماية الطفولة، مثل عمليات رسم الخرائط والتقييم، بتقدير كبير من

جانب الشركاء الوطنيين. غير أنَّ هذا التركيز على النُظم الرسمية لحماية الطفولة قد يحد من مدى تلبية نُظم حماية الطفولة لاحتياجات أصحاب الحقوق الأكثر ضعفاً.

١٨. كثيراً ما يتوقف نجاح أعمال تعزيز نُظم حماية الطفولة على قدرة اليونيسف على تعبئة الجهات المانحة والوكالات المنفذة لدعم خطة عمل مشتركة لحماية الطفولة، ومع ذلك لم يجد التقييم سوى أمثلة قليلة على التحالفات الواسعة النطاق بشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة. ومن العوامل الرئيسية التي تُقوّض أهمية عمل تعزيز نُظم حماية الطفولة ميل الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية التي تمولها، إلى التحايل على نُظم حماية الطفولة التي تقودها الحكومة عن طريق إنشاء قنوات موازية لتقديم خدمات حماية الطفولة تُركّز على قضية واحدة. ويتضمن التقييم حالات تعتبر استثناءات مقارنةً بغيرها، وهي نيجيريا ورومانيا وزمبابوي. ففي زمبابوي، استندت اليونيسف إلى شراكات طويلة الأمد حول الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لتعزيز النظام الوطني لحماية الطفولة. ولا تُركّز الاستثمارات على الخدمات الأساسية لحماية الطفولة فحسب، بل تشمل أيضاً تقديم دعم واسع النطاق لعمليات التحوّل في الحماية الاجتماعية. وفي نيجيريا، استندت اليونيسف أيضاً إلى الشراكات القائمة مع الجهات المانحة والحكومة واستخدمت سلسلة من عمليات رسم الخرائط والتقييمات على الصعيد الإقليمي لحشد الدعم من أجل زيادة الاستثمار في نُظم حماية الطفولة. وتُعد رومانيا واحدةً من عدة بلدان في أوروبا الشرقية التي دعمت فيها اليونيسف خطة لإصلاح الرعاية على مدى سنوات عديدة. وبدعم قوي من الاتحاد الأوروبي والمكتب الإقليمي لليونسف في جنيف، نجح المكتب القطري لرومانيا في الاستفادة من إصلاح الرعاية وقضاء الأحداث من أجل تشجيع تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق لنظام حماية الطفولة الحالي.

١٩. تُبرز هذه الحالات إمكانات تعزيز نُظم حماية الطفولة عندما تتعاون جميع الجهات الفاعلة حول رؤية مشتركة. بيد أنَّ اليونيسف لم تنجح إلى حدٍ كبير في العديد من البلدان، وكذلك على الصعيد العالمي، في بناء شراكات في مجال الموارد وفي إقناع المانحين بدعم نهج تعزيز نُظم حماية الطفولة بطريقةٍ منسقة.

٢. فاعلية برامج اليونيسف، بما في ذلك من منظور جنساني/مراعٍ لحقوق الإنسان

٢٠. حلّل التقييم إنجازات المنظّمة مقابل كل عنصر من العناصر الرئيسية الستة/النتائج الوسيطة المحددة في الإطار المفاهيمي الذي وُضع للتقييم (الشكل ١).

النتيجة الوسيطة 1: إطار قانوني وتنظيمي قوي، فضلاً عن سياسات محدّدة تتعلق بحماية الطفولة.

٢١. إنَّ دعم مواءمة الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية مع اتفاقية حقوق الطفل والممارسات الدولية الجيدة — وكذلك دعم سياسات محدّدة تتعلق بحماية الطفولة — يُعدان من المجالات الهامة التي ساهمت اليونيسف فيهما بمساهماتٍ كبيرة في جميع المناطق. وفي الوقت نفسه، تبين أنَّ العوامل الخارجية أعاقَت تلك المساهمات. ولا تزال هناك ثغرات في ما يتعلق بالتنفيذ والإنفاذ، وتُشكّل المسائل العامة الأساسية عقبات في كثير من البلدان. وتُشكّل النُظم اللامركزية، التي لا تكون فيها التشريعات والسياسات الوطنية ملزمة بالضرورة على الصعيد الإقليمي، تحدياً خاصاً. ولم تستثمر اليونيسف بعد بقدرٍ كبير في توثيق الطُّرق التي يعالج بها القانون العربي في مختلف البلدان مسائل حماية الطفولة وكيفية تحقيق التناغم مع المعايير الوطنية ودون الوطنية.

النتيجة الوسيطة 2: هياكل إدارية فعّالة، بما في ذلك التنسيق عبر الإدارات الحكومية، بين مستويات اللامركزية وبين الجهات الفاعلة الرسمية والجهات الفاعلة الأقل اتسماً بالطابع الرسمي.

٢٢. بوجه عام، كان أداء البرامج من حيث دعم العلاقات بين عناصر نظام حماية الطفولة والجهات الفاعلة معتدلاً: ففي العديد من بلدان العينة، لم تُترجم الإنجازات في مجال إصلاح التشريعات والسياسات إلى تعزيز هياكل الحوكمة والتنسيق. ونادراً ما وجد قطاع الصحة، على وجه الخصوص، مندمجاً بشكل جيد في أعمال نُظم حماية الطفولة. ويتمثل التحدي الرئيسي في أنَّ نُظم حماية الطفولة هي نُظم مشتركة بين القطاعات وأنَّ المسؤوليات تشمل العديد من الوزارات المختلفة. ومن ثمَّ، فإنَّ تعزيز نُظم حماية الطفولة ينطوي على تنسيق أفقي (بين الوزارات والوظائف الحكومية) وتنسيق رأسي (عبر المستويات، من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي).

٢٣. في بعض الحالات، لا توجد وزارة واضحة تتولى مهمة القيادة في مجال حماية الطفولة؛ وفي حالاتٍ أخرى، كانت هناك وزارات متعددة لها ولايات ذات صلة أو متداخلة. وبشكل افتراضي، كثيراً ما تجد اليونيسف نفسها تأخذ زمام المبادرة في تعزيز نُظم حماية الطفولة، مما يمكن أن يؤدي إلى محدودية الملكية الوطنية لاستراتيجيات نُظم حماية الطفولة وأهدافها. ومع ذلك، يمكن لليونيسف أن تضطلع بدور هام بوصفها جهة مُنظمة للاجتماعات في مختلف قطاعات الحكومة ومستوياتها، ووجد التقييم عدداً من الأمثلة الإيجابية على إنشائها ودعم هياكل التنسيق الوطنية لحماية الطفولة، مثل: اللجان المشتركة بين الوزارات. وثمة تحدٍّ آخر يتعلق بالتنسيق الرأسي - أي تفعيل التشريعات والسياسات الوطنية على الصعيدين دون الوطني والمحلي، بما في ذلك خطوط العمل والإبلاغ. ويرى العديد من شركاء اليونيسف ومقدمي المعلومات الرئيسيين أنَّ عمل المنظمة على مستوى السياسات والإطار الحكومي يميل إلى استبعاد دور المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأسر وغيرها من الجهات الفاعلة الأقل اتسماً بالطابع الرسمي.

النتيجة الوسيطة 3: سلسلة متواصلة من الخدمات تشمل الوقاية والاستجابة

٢٤. خلُص التقييم إلى أنَّ اليونيسف قدّمت مساهمات قوية في معظم البلدان لإنشاء أو تعزيز خدمات الوقاية والاستجابة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك اهتمام جيد ليس فقط بتحقيق نتائج تصبُّ في صالح الأطفال، بل أيضاً لتحقيقها بطريقةٍ تستجيب لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والإنصاف. بيد أنَّ هذه المساهمات نادراً ما أضافت شيئاً إلى نُظم تقديم الخدمات العاملة. وبالتالي، يجب أن يتضمن نظام حماية الطفولة الذي يعمل بشكل جيد سلسلة متواصلة من الخدمات الوقائية وخدمات التدخل المبكر والاستجابة، بما في ذلك إطلاق عملية رعاية تشمل تحديد الهوية والإحالة والمتابعة والاستجابة. ومن العقبات الرئيسية التي أكدها التقييم عدم قدرة النُظم الرسمية في معظم البلدان المستعرضة على الوصول إلى مستوى المجتمع المحلي لتوفير خدمات فعّالة للوقاية والاستجابة في السياقات التي تشهد بالفعل وقوع انتهاكات لحقوق الطفل.

٢٥. جرى تحديد عدد من الأمثلة على مساهمات اليونيسف في الخدمات الوقائية لحماية الطفولة، التي تندرج عموماً ضمن مجالات الحوار/المناصرة وبناء القدرات والتنسيق/الشراكات. غير أنَّ التقييم لم يجد عموماً نهجاً واضحاً لليونيسف إزاء الوقاية في إطار تعزيز نُظم حماية الطفولة. وهناك اتجاه إلى التركيز على خدمات حكومية محدّدة للأطفال الذين يعتبرون "معرّضين للخطر" (الوقاية الثانوية فقط). وفي ما يتعلق

بالاستجابة، أذى الدعم الذي تقدمه اليونيسف إلى إدخال تحسينات على الخدمات (هياكل الخدمات وقدرات تقديمها) كجزء من نظم حماية الطفولة. وتشتمل الأمثلة الرئيسية على تقدم الدعم لترتيبات الرعاية البديلة، وتحسين العمليات (إجراءات التشغيل الموحدة، وآليات الإحالة)، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي، وتنمية قدرات المهنيين والقادة المجتمعيين. وأظهر التقييم أيضاً أن تعبئة الموارد المالية العامة أثبتت أنها مساهمة ذات تأثير أقوى من الدعم المالي المباشر وينبغي أن تبقى هي الطريقة المفضلة. غير أن الدعم المالي المباشر للخدمات أثبت فاعليته في بعض الأوقات في البلدان التي لديها نظم أقل تطوراً في مجال حماية الطفولة.

النتيجة الوسيطة 4: المعايير الدنيا والرقابة (آليات الإعلام والرصد والمساءلة)

٢٦. أسهمت اليونيسف في استحداث مجموعة من نظم جمع البيانات وإدارة المعلومات من أجل تتبع إنفاذ المعايير ومعالجة فرادى حالات حماية الطفولة. غير أن مدى استخدام بلدان محدّدة لهذه المعلومات لتعزيز الرقابة الحكومية على حماية الطفولة يتفاوت تفاوتاً كبيراً، وبميل عموماً إلى الانخفاض.

٢٧. خلال الفترة قيد الاستعراض، دعمت المكاتب القطرية طائفة واسعة من المبادرات الناجحة لمساندة الحكومات في إنشاء نظم للمساءلة والرقابة على حماية الطفولة. وشملت هذه المبادرات إنشاء هياكل أو آليات مستقلة (أمناء مظالم وطنيون ومحاكم لحقوق الإنسان/حقوق الطفل) فضلاً عن آليات للإشراف ومراقبة الجودة تديرها الحكومة لنظم حماية الطفولة (وحدات التفتيش، ونظم إدارة المعلومات، ونظم ضمان الجودة). وأكدت المقابلات التي أجراها مقدمو المعلومات الرئيسيين والدراسات الاستقصائية التي أجرتها اليونيسف والشركاء أن استثمارات اليونيسف في مجال ضمان الجودة والرقابة تحظى بتقدير كبير. وقد وُفرت نظم إدارة المعلومات، على وجه الخصوص، معلومات قيّمة ونتج عنها فهماً مشتركاً لأدوار الجهات الفاعلة ومسؤولياتها في المنظومة، فضلاً عن تعزيز فرص المساءلة.

النتيجة الوسيطة 5: الموارد البشرية والمالية وموارد الهياكل الأساسية

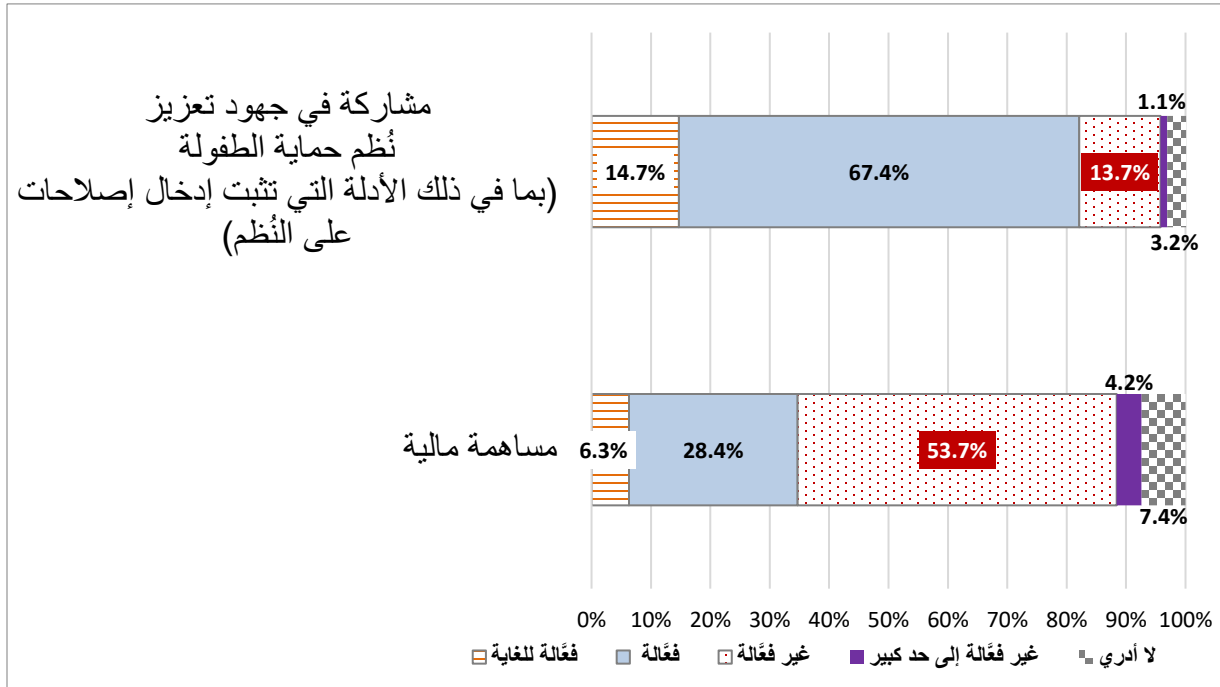
٢٨. في ما يتعلق بالموارد البشرية، خلص التقييم إلى أن العديد من المكاتب القطرية اضطلعت بدور فعال في دعم برامج التدريب أو تنفيذها، سواءً بالنسبة للقوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية أو في جميع القطاعات (الشرطة، والقضاة، والتربويين)، لزيادة التركيز على أدوارهم داخل نظام حماية الطفولة. وأصبحت مكاتب قطرية عديدة تُدرك الآن أنه بالنظر إلى ارتفاع مستويات دوران الموظفين في القطاعات ذات الصلة، فإن النهج الأكثر استدامة قد يتمثل في توفير التدريب على نظم حماية الطفولة وأدوار ومسؤولياته في مناهج التدريب المهني المرتبطة بكل قطاع منها (أكاديميات الشرطة، وتطوير الأوصاف الوظيفية لوزارات العدل/الداخلية، وما إلى ذلك). وقد تحقّق ذلك بدرجات متفاوتة في أفغانستان وكوت ديفوار وجنوب أفريقيا والسودان وتايلند وزمبابوي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أمثلة إيجابية على دعم آليات حماية الطفولة المجتمعية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، وفي غياب خدمات حكومية فعلية، نشأ نهج "المجتمعات المحلية الحمائية" لمعالجة مسألة حماية الطفولة في المجالات التي يمكن لليونيسف والشركاء الرئيسيين العمل فيها. وفي زمبابوي، يرتبط كادر من العاملين في مجال الرعاية المجتمعية، ممن جرى تدريبهم في مجال حماية الطفولة، بالنظام الوطني من خلال الأخصائيين الاجتماعيين في المقاطعات.

٢٩. في ما يتعلق بالموارد المالية، لم يتحقق سوى نجاح محدود في برجة اليونيسف لدعم الميزنة الحكومية من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة. ومن العوامل التي تفسر هذه النتيجة عدم كفاية القدرات على مستوى المكاتب القطرية. ويتطلب تحديد الحيز المالي، وضمان الاستخدام الكامل للمخصصات في الميزانية الوطنية، مهارات وقيادة محدّدة من جانب اليونيسف لفهم عمليات التمويل العام والتأثير عليها لصالح نُظم حماية الطفولة.

٣٠. كما هو مبين في الشكل الثاني، رغم أنّ موظفي المكاتب القطرية لليونيسف يرون بأنهم يضطلعون بدورٍ فعّال في التأثير على الحكومات الوطنية للمشاركة في نهج نُظم حماية الطفولة، فإنهم يبلغون عن محدودية نجاحهم في حفز المساهمات المالية في نُظم مجال حماية الطفولة. ويؤدي عدم وجود التزامات تمويلية متسقة من جانب الحكومات والجهات المانحة إلى تعريض التقدم المحرز - نحو إقامة نُظم فعّالة لحماية الطفولة وحماية فعّالة للأطفال - للخطر.

الشكل ٢

يرى موظفو اليونيسف أنّهم يضطلعون بدورٍ فعّال للغاية في إشراك الحكومات في تعزيز نُظم حماية الطفولة، غير أنّ ذلك لم يُسفر بعد عن مساهمات مالية



النتيجة الوسيطة ٦: المشاركة الاجتماعية، بما في ذلك احترام آراء الأطفال، ووجود جمهور واعٍ وداعم

٣١. "المشاركة الاجتماعية" مصطلحٌ جامعٌ وُضِعَ لأغراض التقييم. ويشمل حق الأطفال في إسماع صوّتهم والتعبير عن آرائهم، فضلاً عن وجود مؤسسات ومجتمعات محلية تحترم هذه الحقوق وتكفل تنفيذها. وبوجه عام، خلص التقييم إلى أنّ اليونيسف لم تكن منتظمة في دعم المشاركة الاجتماعية كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز نُظم حماية الطفولة.

٣٢. تدعم اليونيسف توعية المجتمعات المحلية في عدة بلدان عن طريق المدارس ولجان حماية الطفولة والعمال المتطوعين، وغير ذلك من السبل. غير أنَّ التقييم لم يواجه سوى حالات قليلة جرى فيها توثيق ممارسات المشاركة الشعبية - للأطفال والمجتمعات المحلية والأسر والأقران - حول نظم حماية الطفولة، ولم يجر فيها توثيق أي مجموعة من الجهات الفاعلة الاجتماعية، غير المنظمات غير الحكومية، في تطوير أو تصميم نظم واستراتيجيات حماية الطفولة. وعلى الرغم من أنَّ مشاركة الأطفال تُعد مبدأ أساسياً من مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، لم يجد التقييم أدلة تُذكر على حرص الحكومات على تهيئة حيزٍ لمشاركة الأطفال والمراهقين في نظم حماية الطفولة، ولا على مناصرة اليونيسف لوجود مثل هذا الحيز. وهكذا، لم تقم اليونيسف حتى الآن ببلورة الدور الذي ينبغي أن يؤديه الأطفال في حماية أنفسهم، فضلاً عن الطرق التي ينبغي بها إشراك الفتيات والفتيان والمجتمعات المحلية والأسر في نظم حماية الطفولة.

٣٣. بوجه عام، كانت اليونيسف، في جميع النتائج الوسيطة الست، أكثر فاعلية في البلدان التي يكون فيها السياق مؤاتياً (مثل تحسين الحوكمة، والملكية الوطنية، وتوفير الموارد) ويكون فيها نظام حماية الطفولة سارياً بالفعل. أي أنَّ الدعم الذي تقدمه اليونيسف لإصلاح النظام كان أكثر نجاحاً من مساهماتها في بناء النظام أو توطيده. وتمثلت العوامل الرئيسية التي تؤثر على تحقيق الأهداف المقررة أو عدم تحقيقها في التخطيط غير الواقعي، والافتقار إلى الالتزام والتمويل الحكوميين، وضعف آليات المساءلة، وعدم فاعلية الدعم المقدم من الجهات المانحة، والضغط الذي تمارسه اليونيسف للحصول على هذا الدعم، وضعف التنسيق بين النظم القانونية والمجتمعية لحماية الطفولة وضعف نظم توليد البيانات وإدارة المعارف.

٣٤. في ما يتعلق بالإنصاف والنوع الاجتماعي، فإنَّ العديد من الوثائق البرنامجية أبدت اهتماماً كافياً بالنوع الاجتماعي وللقدرات المتطورة للأطفال وأعمارهم. وتستهدف معظم خدمات الاستجابة الفتيات والفتيات الأشد ضعفاً، في حين تسعى خدمات الوقاية والتدخل المبكر على التركيز على نطاقٍ أوسع. بيد أنَّ الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة لا يزالون من السكان الذين يتعرَّضون للتجاهل، كما أنَّ التحليل الجنساني للبيانات على مستوى السكان، وتقييم الاحتياجات وقياس الأثر يتسم بالندرة.

٣٥. لتقييم المساهمة التي قدَّمتها تدخلات اليونيسف في تعزيز نظم حماية الطفولة، تناول التحليل المقارن النوعي مجموعةً من ١٢ تدخلاً، بمعزل عن مجموعات مكونة من عدة أنشطة وكجزءٍ منها. ومن بين هذه الاستثمارات، تبين أنَّ أربعة أنواع من الاستثمارات فعَّالة بوجهٍ خاص، وقدم نوعان آخران مساهمات قوية في تعزيز نظم حماية الطفولة.

(أ) بناء القدرات/تعزيز القوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية (التدخل المنفرد الأقوى)

٣٦. جرى تقييم استثمارات اليونيسف في مجال بناء القدرات من حيث ما يتعلق بـ (أ) دعم حلقات العمل التدريبية والمواد للجهات الفاعلة في نظام حماية الطفولة؛ و(ب) وضع مناهج دراسية للقوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية؛ و(ج) تعزيز القوى العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية (خارج نطاق المناهج الدراسية). وأظهر التحليل أنَّ الاستثمارات في بناء القدرات تزيد بشكلٍ هائلٍ من إمكانية وجود نظم فعَّالة لحماية الطفولة مقارنةً بالحالات التي لا تستثمر فيها اليونيسف في بناء القدرات. وكان لتعزيز القوى العاملة (العنصران ب) و(ج) أعلاه أيضاً تأثير كبير: ففي كل بلد تشارك فيه اليونيسف في هذا النوع من العمل، لوحظ تحقيق نتائج إيجابية.

(ب) تعبئة الموارد العامة (فعّالة للغاية بالاقتران مع تدخلات أخرى)

٣٧. يشمل هذا التدخل دعم اليونيسف لتحليل الميزانية والنفقات العامة وتعبئة الأموال من أقسام اليونيسف الأخرى لحماية الطفولة، والموارد العامة لنظم حماية الطفولة، والموارد من الجهات المانحة متعددة الأطراف (الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وما إلى ذلك). وفي كل بلد تشارك فيه اليونيسف في هذا النوع من العمل، لوحظ تحقيق نتائج إيجابية (نظام وطني فعال لحماية الطفولة).

(ج) الأدلة والبحوث (فعّالان للغاية بالاقتران مع تدخلات أخرى)

٣٨. جرى قياس استثمارات اليونيسف في الأدلة والبحوث من خلال ميزانية حماية الطفولة وتحليل النفقات العامة والبحوث والأدلة، دعماً لتعزيز نظم حماية الطفولة. ويُشير التحليل المقارن النوعي إلى أنه بدون هذا النوع من الاستثمار، يستحيل تحقيق النجاح في تعزيز نظم حماية الطفولة. وشملت معظم مجموعات التدخلات الناجحة الأدلة والبحوث بوصفها مكونات رئيسية.

(د) الحوار والمناصرة في مجال السياسات (فعّالان للغاية بالاقتران مع تدخلات أخرى)

٣٩. جرى قياس استثمارات اليونيسف في الحوار المتعلق بالسياسات والمناصرة بأربع طُرق هي: (أ) المناصرة في مجال السياسات وتقديم الدعم التقني لنظم حماية الطفولة؛ و(ب) سلطة اليونيسف في عقد الاجتماعات؛ و(ج) رسم خرائط نظم حماية الطفولة وتقييمها؛ و(د) دعم استراتيجية نظم حماية الطفولة وخططها. وكانت الاستثمارات في الحوار المتعلق بالسياسات والمناصرة أساسية لعدة مجموعات ناجحة من التدخلات.

٤٠. كانت الاستثمارات في المعايير الدنيا وآليات مراقبة الجودة (الرصد والرقابة) فعّالة للغاية: ففي الحالات التي تُشارك فيها اليونيسف في هذا النوع من العمل، لوحظ وجود نظم فعّالة لحماية الطفولة في أكثر من أربع حالات من كل خمس حالات قُطرية. وبالمثل، كانت الاستثمارات في إدارة الحالات وتنسيقها (دعم نظم إدارة القضايا، ونظم إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفولة، وغير ذلك من نظم البيانات الإدارية، ودعم التنسيق بين الإدارات، وما إلى ذلك) فعّالة للغاية.

٤١. بالنسبة للنظم ذات الأداء العالي، تبين أن الأثر الأكبر كان لمجموعة بعينها من التدخلات، وتشمل الأدلة والبحوث، وتعبئة الموارد العامة، ومناصرة وضع السياسات.

(هـ) استدامة تدخلات اليونيسف في تعزيز نظم حماية الطفولة

٤٢. يتمثل دور اليونيسف في دعم النظم التي تملكها وتمولها وتديرها على الصعيد الوطني. وتشمل التدخلات الواعدة التي حدّدها التقييم تقديم الدعم لإدارة الحالات وتنسيقها، وهو ما يمكن أن يكون مستداماً إذا ما أُضيف عليه الطابع المؤسسي (أي أن يكون مملوكاً على الصعيد الوطني). وبالإضافة إلى ذلك، ارتبطت بعض الاستراتيجيات التي ثبتت فاعليتها في التحليل النوعي المقارن أيضاً بالاستدامة: المناصرة/بناء الالتزام السياسي، وتعبئة الموارد، وبناء القدرات. غير أن عدم التزام الحكومات الوطنية مالياً، مقترناً بأوجه الضعف في تخطيط اليونيسف، يُؤوِّض استدامة النتائج المحقّقة.

(و) ٣. كفاءة موارد اليونيسف البشرية والمالية لتعزيز نُظم حماية الطفولة

٤٣. رأى العديد من أصحاب المصلحة، الذين جرت استشارتهم لأغراض التقييم، أنَّ اليونيسف تدير مواردها لتعزيز نُظم حماية الطفولة بكفاءة. وتنفذ المكاتب القطرية العديد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز نُظم حماية الطفولة بأقل قدرٍ من الموارد البشرية والمالية، وهو ما يمكن اعتباره علامة على الكفاءة. غير أنَّ البيانات المتعلقة بهذا الجانب كانت محدودة، لأنَّ نُظم اليونيسف المالية ونُظم الإبلاغ عن النتائج ليست كافية لدعم الرصد والإبلاغ الفعَّالين بشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة.

باء. النتائج المؤسسية والعالمية والإقليمية

١. الفاعلية المؤسسية: السياسات والاستراتيجيات والرصد والتقييم

٤٤. خلُص التقييم إلى أنَّ الاستراتيجيات العالمية لليونيسف والنتائج المقررة لها لا تعكس على نحوٍ كافٍ آخر التطورات في مجال تعزيز نُظم حماية الطفولة. ولا يزال يتعين على اليونيسف أن تُقرَّ إطاراً مفاهيمياً واضحاً من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة وأن تعمل على التعريف به. ونتيجةً لذلك، تفتقر المنظمة إلى فهمٍ مشترك لهذا المفهوم، بالإضافة إلى محدودية التوجيهات المتاحة للموظفين والشركاء وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن كيفية تنفيذه. وعلاوةً على ذلك، فإنَّ استراتيجية حماية الطفولة عفا عليها الزمن وأضحت لا تعكس التفكير الحالي بشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة.

٤٥. أما في ما يتعلق بتكوين المعارف، فيسود شعور عام بأن اليونيسف قد أسهمت مساهمة كافية في جمع البيانات بشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة. بيد أنَّ أوجه الضعف في تبادل المعارف والتحليل والتوليف وفي الرصد والتقييم تحدُّ من نفوذ المنظمة وتأثيرها في هذا المجال. والأهم من ذلك أنَّ المؤشرات المستخدمة على نطاق الوكالة لتحديد التقدم المحرز نحو إقامة نُظم أكثر قوة واستدامة وفاعلية لحماية الطفولة لا تزال ضعيفة، ولا سيما من حيث قدرتها على استيعاب آثار مساهمة اليونيسف.

٢. القيادة والمناصرة والشراكات على الصعيد العالمي

٤٦. برزت أمثلة جيدة على نشوء شراكات قوية في مجال تعزيز نُظم حماية الطفولة من خلال المبادرات التي أطلقتها اليونيسف على الصعيد الوطني. غير أنَّ الأدلة المتاحة تشير إلى أنَّ المنظمة لم تكن فعَّالة في الحفاظ على دورها القيادي العالمي وفي تعبئة الشراكات الرئيسية لضمان التعزيز المستمر لنُظم حماية الطفولة. ويُعد هذا الأمر ملحوظاً بصفةٍ خاصة في ما يتعلق بالمانحين: فكما ذكر أعلاه، لم تنجح اليونيسف إلى حدٍ كبير في بناء شراكات في مجال الموارد من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة. وقد أدَّت ممارسات المانحين المتمثلة في تخصيص منَح للقضايا المتعلقة بحماية الطفولة إلى زيادة التركيز على تعزيز النُظم.

٣. القيادة والتعبئة والدعم على الصعيد الإقليمي

٤٧. خلُص التقييم إلى أنَّ المكاتب الإقليمية لليونيسف قدَّمت مساهمات هامة في أعمال تعزيز نُظم حماية الطفولة، بما في ذلك عن طريق توثيق التحديات التي تواجهها البلدان في مناطقها، وإلى حدٍ ما، عن طريق توجيه أصحاب المصلحة في العمل على تكييف نهج تعزيز نُظم حماية الطفولة مع الحقائق الإقليمية. حدَّد أصحاب المصلحة عدة مجالات يمكن فيها تقييم الدعم الإضافي المقدم من المكاتب الإقليمية، بما في ذلك

تقدم المزيد من التوجيهات العملية بشأن ما يلزم عمله لتعزيز نُظم حماية الطفولة في سياقات مختلفة وما هي النتائج التي يمكن توقعها على نحو معقول.

٤٨. أُدرجت النتائج بشكلٍ كامل في الفصلين الثالث والرابع من التقرير التقييمي.

رابعاً - الاستنتاجات

الاستنتاج ١

٤٩. بعد نحو عشر سنوات من العمل في هذا المجال، لا يزال الوضع المفاهيمي بشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة في اليونيسف غير مكتمل. ونتيجةً لذلك، هناك نقص في التفاهم المشترك بشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة بين موظفي اليونيسف على مختلف المستويات ومع الشركاء.

٥٠. على المستوى الأساسي، لا يوجد تعريف واضح لُنظم حماية الطفولة يمكن الإشارة إليه ونشره ومشاركته على نطاقٍ واسع على جميع مستويات المنظمة. ثانياً، لا يوجد إطار مفاهيمي أو مسار واضح لأثر البرامج مع القياسات المرتبطة به.

الاستنتاج ٢

٥١. يفتقر الموظفون إلى الدعم التقني في تفعيل نُهج تعزيز النُظم في سياقات البرمجة المختلفة وفي ظل المبادرات المهيمنة والكبيرة القائمة على القضايا والعنف المرتكب في حق الأطفال بوصفه المفهوم الجامع الموحد الجديد.

٥٢. ولم يتم توضيح التوازن ولا الصلة المطلوبة بين نُهج اليونيسف القائم على القضايا ونُهج النُظم المتعلقة بحماية الطفولة. ويتمثل أحد التحديات التشغيلية ذات الصلة في العلاقة بين نُهج تعزيز النُظم والعمل على التصدي للعنف المرتكب في حق الأطفال، الذي وُضع بوصفه المفهوم الجامع الموحد في المقصد ٢ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة ومجال الهدف رقم ٣ من الخطة الاستراتيجية لليونيسف، ٢٠١٨-٢٠٢١. وبشكلٍ أعم، لا يوجد سوى قدر ضئيل من الوضوح أو الأدلة المنهجية بشأن كيفية اختيار أفضل نقطة دخول لتعزيز نُظم حماية الطفولة. وأخيراً، فإنَّ النهج البرنامجي الذي تتبعه اليونيسف إزاء تعزيز نُظم حماية الطفولة لم يميز حتى الآن بين مختلف مستويات أداء النُظم الوطنية لحماية الطفولة أو نضجها.

الاستنتاج ٣

٥٣. على الرغم من التحديات المشار إليها في الاستنتاجين ١ و ٢، حققت اليونيسف نجاحاً معتبراً في النهوض بجدول أعمال نُظم حماية الطفولة على الصعيد الوطني وفي زيادة الوعي بين الشركاء الوطنيين (مع اختلاف البلدان والمناطق). غير أنَّ ذلك لم يُترجم، بوجهٍ عام، إلى استثمارات محلية كافية في تعزيز نُظم حماية الطفولة.

٥٤. في معظم البلدان التي جرى استعراضها كجزء من هذا التقييم، ساعد دور اليونيسف في إيجاد الأدلة ورسم خرائط النُظم وتقييمها وتقدير تكاليف نُظم حماية الطفولة على تغيير فهم الشركاء الحكوميين. وساعد الدعم التقني الذي تقدمه اليونيسف أيضاً على تحسين العناصر الرئيسية لُنظم حماية الطفولة. غير أنَّ هذا الجهد المشترك لم يُسفر في معظم الحالات عن التزامات بالموارد من جانب الحكومات.

الاستنتاج ٤

٥٥. اضطلعت الجهات المانحة بدورٍ سلبيٍّ إلى حدٍ كبيرٍ في النهوض بالنُظم الوطنية لحماية الطفولة عن طريق توزيع التمويل على أساسٍ ضيق يتناول كل قضية على حدة، مع استخدام نُظم موازية للرصد والإبلاغ. ولم تقدم المنظمة حتى الآن إلى الجهات المانحة الرئيسية "بيان جدوى" مقنع لتعزيز نُظم حماية الطفولة.

٥٦. تحتاج العديد من الجهات المانحة في المقام الأول إلى نتائج قابلة للقياس بسهولة وسرعة، ومعبراً عنها في أعداد الأطفال المستفيدين منها. وقد أدّى ذلك إلى تفضيل نُظم موازية لتقديم الخدمات من شأنها تقويض تعزيز النُظم. ولذلك يواجه موظفو اليونيسف تحدياً يتمثل في تصميم مشاريع تُلبّي توقعات المانحين بالنسبة لأعدادٍ كبيرة من المستفيدين الأوائل، مع الإسهام في الوقت نفسه في تحقيق نتائج إنمائية واسعة النطاق ودائمة من حيث وجود نظام قوي لحماية الطفولة.

الاستنتاج ٥

٥٧. كان أداء برامج اليونيسف بشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة معتدلاً بوجهٍ عام. وكان التقدم متفاوتاً، مع وجود ثغرات صارخة في السياقات المنخفضة الدخل والهشة والإنسانية.

٥٨. في العديد من البلدان التي جرى بحثها، أسهمت اليونيسف في تحقيق مستوى معتدل يمكن التحقق منه من التقدم نحو تعزيز الأبعاد الستة التي تُشكّل معاً نُظماً عاملة لحماية الطفولة. ومع ذلك، لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه في معظم البلدان المستعرضة. وكانت مساهمة اليونيسف في تعزيز نُظم حماية الطفولة قوية بشكلٍ خاص في ما يتعلق بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي. وبصفةٍ عامة، حقّق الدعم الذي تقدمه اليونيسف نجاحاً أقلّ حيثما بدت نُظم حماية الطفولة بدائية، ونجاحاً أكبر في البلدان التي تدعم فيها اليونيسف الإصلاح الذي تقوده الحكومة لنُظم حماية الطفولة القائمة.

الاستنتاج ٦

٥٩. حدّد التقييم عدداً من التدخلات الفعّالة بوجهٍ خاصٍ لتعزيز نُظم حماية الطفولة، بما في ذلك بناء القدرات/تعزيز القوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية؛ وتعبئة الموارد العامة؛ والأدلة والبحوث؛ والمناصرة في مجال السياسة العامة. ويُساهم هذا الأمر في توفير مزيد من الوضوح بشأن الاستثمارات ذات الأولوية لليونيسف.

٦٠. تستفيد نُظم حماية الطفولة الأقوى أكثر من غيرها من استثمارات اليونيسف في الأدلة والبحوث؛ وتعبئة الموارد العامة؛ والمناصرة في مجال السياسة العامة. وأحدثت الاستثمارات في بناء القدرات (بما في ذلك تعزيز القوى العاملة) أكبر فرق في جميع البلدان البالغ عددها ٢٤ بلداً، مما يشير إلى أنّ هذا التدخل جدير بالاهتمام في طائفةٍ واسعةٍ من السياقات. وفي البلدان التي تعاني من ضعف نُظم حماية الطفولة، كثيراً ما تستثمر اليونيسف استثمارات كبيرة في آليات حماية الطفولة القائمة على المجتمعات المحلية، وتقدّم الدعم المالي والتقني المباشر لخدمات حماية الطفولة وهيكله الأساسية.

الاستنتاج ٧

٦١. لم تكن طموحات الوكالة واقعية في ما يمكن أن يتوقع أن يحققه نظام حماية الطفولة في سياقات محدّدة، وفي أي إطار زمني.

٦٢. تُركّز بعض أهداف اليونيسف - من حيث تعزيز نُظم حماية الطفولة - على الأجلين القصير والمتوسط، في حين أنّ تحقيق نُظم فعّالة لحماية الطفولة يُعد هدفاً طموحاً طويل الأجل. ومن الممكن أن يكون ذلك قد أدّى إلى "الإفراط في الترويج" و"النقص في التنفيذ" في ما يتعلق بجهود تعزيز النُظم في بعض السياقات، مما قد يقوِّض بدوره ثقة الشركاء في تعزيز نُظم حماية الطفولة. وفي هذا الصدد، كثيراً ما تعتمد نتائج حماية الطفولة، في النُظم ذات الأداء الأفضل، على شبكة من النُظم الحليفة للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية التي تتحمل العبء الرئيسي للوقاية والتدخل المبكر.

الاستنتاج ٨

٦٣. لليونيسف دور واضح يُركّز على مساءلة الدولة عن حقوق الطفل ويؤسس لشراكات مع الإدارات الحكومية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الأقاليم والمقاطعات. ولا يزال يتعين على المنظّمة أن تحدد دورها في ما يتعلق بمشاركة الأطفال، وآليات حماية الطفولة المجتمعية، والترابط بين الجهات الفاعلة الرسمية والجهات الفاعلة الأقل اتساماً بالطابع الرسمي.

٦٤. في ما يتعلق بالمسار المثالي لأثر البرامج من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة، ربما كان الانقسام بين الهياكل الرسمية والهياكل الأقل اتساماً بالطابع الرسمي لحماية الطفولة مبالغاً فيه. وكما أظهرت نتائج التحليل المقارن النوعي في بعض البلدان التي لديها نُظم عاملة لحماية الطفولة، نجحت اليونيسف أيضاً في الاستثمار في آليات حماية الطفولة المجتمعية. قد يكون الاستثمار في الحقوق المدنية للأطفال في ما يتعلق بالإعلام والاتصال وتكوين الجمعيات والمشاركة المدنية في نُظم حماية الطفولة مجالاً يتيح الفرص في ما يتعلق بمشاركة الفتيات والفتيان في تعزيز نُظم حماية الطفولة.

الاستنتاج ٩

٦٥. لم تكن الاستثمارات في قدرات الموظفين والتعلّم من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة كافية.

٦٦. في بعض البلدان والمناطق، تمكّن موظفو اليونيسف من توفير قيادة استراتيجية قوية لتعبئة الجهات المانحة والحكومات والوكالات المنفّذة الأخرى للنهوض بجدول أعمال النُظم بطُرق مبتكرة. غير أنّ العديد من البلدان تفتقر إلى هذه القدرة. وتتجاوز مجموعة المهارات اللازمة لتعزيز نُظم حماية الطفولة ما هو موجود عادة في موظفي حماية الطفولة، وتشمل المالية العامة، والتطوير المؤسسي، والإدارة القائمة على النتائج، ومهارات البحث والتحليل، ومهارات القيادة الاستراتيجية (الاجتماع والإقناع والتأثير). ولا يبدو أنّ هذه الكفاءات قد دُرست بما فيه الكفاية عند تعيين الموظفين وترقيتهم والاحتفاظ بهم أو في مبادرات التعلّم.

الاستنتاج ١٠

٦٧. تُعد نُظم اليونيسف الخاصة بالإبلاغ المؤسسي عن النفقات والنتائج غير كافية لإظهار المستوى الدقيق للمساهمات التي تضطلع بها المنظّمة في تعزيز نُظم حماية الطفولة. ويؤدي هذا الأمر إلى التقليل من المنافع التي تجلبها تلك المساهمات، بما في ذلك المساءلة وتعبئة الموارد.

٦٨. لا يزال يتعين وضع مقاييس متسقة على المستوى المؤسسي لتعزيز نُظم حماية الطفولة، سواءً على مستوى النتائج الوسيطة (عناصر نظام حماية الطفولة) أو على مستوى نفقات اليونيسف واستثماراتها المساهمة في هذه النتائج. وبالنسبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على وجه الخصوص، كان من الصعب تقييم الاستثمارات، حيث لم يكن من الواضح طبيعة الاستثمارات التي اعتُبرت "تعزيزاً للنُظم" على مستوى المكاتب القطرية عند تسجيل النفقات. ولا تزال الأدلة المستمدة من نُظم الإبلاغ عن النتائج المؤسسية لليونيسف غير واضحة، رغم تحسنها بشكل ملحوظ كجزء من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وإجمالاً، تفتقر اليونيسف إلى القدرة على تتبُّع مساهماتها في التقدُّم المحرَّز في نُظم حماية الطفولة وأدائها بصورة منهجية على الصعيد العالمي، مما يعوق المنظَّمة عن إظهار النتائج وتعبئة الموارد من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة.

خامساً - التوصيات

١. توضيح تعريف اليونيسف لدورها في تعزيز نُظم حماية الطفولة وضمان إعطاء الأولوية لهذا النهج في الاستراتيجيات والسياسات والخطط التنظيمية.

٦٩. في السنوات الأخيرة، اعتُبرت المبادرات الكبيرة القائمة على القضايا تقويضاً لنهج النُظم في ما يتعلق بحماية الطفولة وجهود تعزيز النُظم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ العلاقة بين تعزيز النُظم والحماية من العنف المرتكب في حق الأطفال تحتاج إلى توضيح، تماشياً مع المفهوم الجامع الموحد الجديد وفقاً للمقصد ٢ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

١,١ توضيح العلاقة المنشودة بين النهج القائمة على القضايا والنُظم في أعمال اليونيسف المتعلقة بحماية الطفولة من خلال عملية تشاورية، وتنقيح مسودة مسار الأثر البرنامجي لتعزيز نُظم حماية الطفولة الذي أنشئ لأغراض هذا التقييم، مع تحديد ما يلي:

(أ) نقاط الدخول والأدوات ذات الأولوية المؤسسية لليونيسف لتعزيز نُظم حماية الطفولة، إن وجدت؛

(ب) العلاقة بين العنف المرتكب في حق الأطفال وتعزيز نُظم حماية الطفولة، استناداً إلى نظرية التغيير والتوجيهات البرنامجية المتعلقة بالعنف المرتكب في حق الأطفال وغيرها من المصادر؛

(ج) كيفية ارتباط عمل اليونيسف بالنُظم القانونية ونُظم حماية الطفولة القائمة على المجتمع المحلي، التي تستند إلى نهج قائم على الحقوق وتعترف بالدور المعياري لليونيسف في تعزيز نُظم حماية الطفولة.

٧٠. ينبغي للعملية المذكورة أعلاه أن توضح أيضاً ما يلي:

(أ) الترابط بين القطاعات في نُظم حماية الطفولة، أي العناصر الأساسية للمنظومة، فضلاً عن العناصر المتحالفة من القطاعات الأخرى، والطُّرق التي يمكن بها لليونيسف أن تدعم تفاعلها في سلسلة متواصلة من الخدمات، بالنظر إلى الفرص المتاحة من خلال أعمال اليونيسف في مجال الاتصال لأغراض التنمية والمالية العامة وغير ذلك من النهج الشاملة لعدة قطاعات.

(ب) كيفية ارتباط تعزيز نُظم حماية الطفولة بأوجه ضعف محدّدة (النوع الاجتماعي، والإعاقة، وما إلى ذلك) وحالات (الأطفال أثناء التنقل، والأطفال المنفصلين عن ذويهم، والأطفال في المؤسسات، والأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشوارع، والأطفال المشرّدين، وما إلى ذلك)؛

(ج) الدور الذي ينبغي أن يؤديه الفتيات والفتيان في المشاركة في حماية أنفسهم، استناداً إلى التعليق العام رقم ١٢ (٢٠٠٩) للجنة حقوق الطفل بشأن حق الطفل في أن يُسمع صوته.

١,٢ تحديد المراحل العملية لتعزيز نُظم حماية الطفولة في مختلف السياقات ووفق تسلسل زمني (بناء النُظم، وتوحيدها وإصلاحها، أو تحديد تصنيف مماثل فيما بعد).

٧١. عند القيام بذلك، ينبغي الحرص على توثيق الدروس المستفادة من المراحل الأولى من عملية تعزيز نُظم حماية الطفولة، بما في ذلك في السياقات الإنسانية، وهي حالياً غير مفهومة بالقدر الكافي.

١,٣ إدراج هذه النبذة الوصفية الواضحة بشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة في أي تحديث مستقبلي لاستراتيجية اليونيسف لحماية الطفولة لعام ٢٠٠٨، مع تحديد المساءلة عن أعمال تعزيز نُظم حماية الطفولة فيما بين مختلف الجهات الفاعلة في إطار المنظّمة.

٧٢. في ما يتعلق بالتوصية ١، ينبغي لقسم حماية الطفولة أن يقود، بالتشاور على نطاقٍ أوسع مع شُعبة البرامج (الصحة والسياسة الاجتماعية، وما إلى ذلك) ومكتب برامج الطوارئ، بمشاركة موظفي حماية الطفولة على مستوى المنطقة والبلد والإدارة العليا على مستوى المقر الرئيسي. وتُعد هذه التوصية ذات أولوية عالية وينبغي تنفيذها على الفور.

٢. الاستثمار في أكثر مجالات تعزيز نُظم حماية الطفولة تأثيراً، وفقاً لتخصص اليونيسف، من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة.

٧٣. أظهر التقييم أنّ بعض استثمارات اليونيسف في تعزيز نُظم حماية الطفولة قد أسفرت عن نتائج أفضل من غيرها. وينبغي على اليونيسف أن تُركّز من دون تحاوان على قيادة الدولة ومساءلتها، وهي في وضع جيد يسمح لها بذلك. ويتعين على اليونيسف أن تُحدّد موقعها بوضوح في ما يتعلق بالمواضيع والمنتجات التي يمكن من خلالها دفع جدول أعمال تعزيز نُظم حماية الطفولة.

٧٤. ينبغي على اليونيسف القيام بما يلي:

٢,١ إيلاء الأولوية للتدخلات الأكثر فاعليّة واستدامة كما حدّدها التقييم، وهي تعزيز القوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية؛ وتعبئة الموارد العامة؛ والأدلة والبحوث؛ والمناصرة في مجال السياسة العامة؛ ونُظم المعلومات المتعلقة بحماية الطفولة؛ وإدارة الحالات؛ والتنسيق.

٧٥. عند دراسة التدخلات التي تُعزّز النُظم في سياقات محدّدة، وجد التقييم اختلافات هامة تتعلق بالسياق القطري ومرحلة تطوير النُظم. وينبغي أن يكون النهج الأكثر ملاءمة لتحديد الأولويات قادراً على تمييز التدخلات الأكثر ملاءمة على أساس السياق والمرحلة (أي أنواع التدخلات وأفضل سياق مناسب لها).

٢,٢ نشر قائمة بالتدخلات في كل مجال من المجالات ذات الأولوية، مع طرح مجموعةٍ مختلفة من الخيارات المصممة خصيصاً لكل مرحلة من مراحل عملية تعزيز نُظم حماية الطفولة، على النحو المبين في التوصية ١-٢ (بناء النُظم أو توحيدها أو إصلاحها) وتحديد الاستثمارات المطلوبة بوضوح على مختلف المستويات (الرسمية/الأقل اتسماً بالطابع الرسمي) في نظام حماية الطفولة.

٧٦. ينبغي أن يشمل ذلك إصدار توجيهات برنامجية تحدد الحد الأدنى من مجموعة تدخلات اليونيسف حسب المرحلة، مع الاهتمام بتعزيز نُظم حماية الطفولة في العمل الإنساني، بدءاً من الوقاية وحتى التدخل المبكر.

٧٧. في ما يتعلق بالتوصية ٢، ينبغي لقسم حماية الطفولة أن يتولى القيادة، بالتشاور على نطاقٍ أوسع في شُعبة البرامج ومع الإدارة العليا والمستشارين الإقليميين والوكالات الشريكة الرئيسية. وتُعد هذه التوصية ذات أولوية عالية وينبغي تنفيذها على الفور.

٣. تعزيز قدرات الموظفين والشركاء والتعلُّم بشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة.

٧٨. يُعد تعزيز نُظم حماية الطفولة بمثابة مجال عمل يتطلب مجموعة من المهارات تتجاوز تلك الموجودة عادة لدى موظفي حماية الطفولة وتشمل المالية العامة، والتطوير المؤسسي، والإدارة القائمة على النتائج، ومهارات البحث والتحليل، ومهارات القيادة الاستراتيجية. ويلزم تعزيز هذه الكفاءات داخل اليونيسف وفيما بين الشركاء لدعم تعزيز نُظم حماية الطفولة على نحوٍ فعّال. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج اليونيسف إلى بذل المزيد من الجهد لدعم التعلُّم بين البلدان والمناطق ذات الظروف والتحديات المماثلة.

٧٩. ينبغي على اليونيسف القيام بما يلي:

٣,١ على مستوى المقر الرئيسي، تنقيح توصيفات الوظائف لرؤساء حماية الطفولة والاستثمار في التعلُّم وتنمية المهارات للموظفين والشركاء، وذلك على سبيل المثال عن طريق ما يلي:

(أ) ربط الموظفين والشركاء بفرص التدريب في مجال المالية العامة والإدارة القائمة على النتائج؛

(ب) وضع بروتوكولات عملية من أجل (١) تتبُّع وتحليل الإنفاق العام على حماية الطفولة في الميزانيات الوطنية ودون الوطنية؛ و(٢) رصد نتائج التدخلات التي تدعمها اليونيسف لتعزيز نُظم حماية الطفولة؛

(ج) إنشاء مركز للتعلُّم مزود بالموارد لتبادل المعارف والدروس المستفادة وقصص النجاح بصورةٍ منهجية في ما يتعلق ببرمجة تعزيز نُظم حماية الطفولة، ولوضع أدوات للتعامل مع القيود وتقاسمها.

٨٠. ينبغي على المقر الرئيسي أن يضمن توفير ما يكفي من الموظفين لتنفيذ حافظة تعزيز نُظم حماية الطفولة، بما في ذلك تبادل المعارف والتعلُّم على الصعيد العالمي، وأن يسعى إلى توثيق التعاون مع قطاعي السياسات الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

٣,٢ على مستوى المكاتب الإقليمية، زيادة المساعدة التقنية من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة، وذلك مثلاً عن طريق ما يلي:

- (أ) تقييم القدرات المتاحة على مستوى المكاتب القطرية لتوفير القيادة الاستراتيجية لعمليات تعزيز نُظم حماية الطفولة؛
- (ب) وضع آليات للدعم التقني، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي لم تتمكّن حتى الآن من اتخاذ خطوات كبيرة نحو بناء نُظم لحماية الطفولة؛
- (ج) دعم البلدان للاستثمار مبكراً في عملية تعزيز نُظم حماية الطفولة في مجال المعلومات؛ والرصد المراعي للاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان؛ وآليات التغذية المرتدة.
- (د) ينبغي للمكاتب الإقليمية أن تضمن الرصد الإقليمي لنُظم تعزيز حماية الطفولة من خلال الاستعانة بموظفين جدد أو توقيع اتفاقات طويلة أجل.

٣,٣ على مستوى المكاتب القطرية، ينبغي تبني تعزيز نُظم حماية الطفولة كممارسة تعليمية ومسؤولية إدارية متعددة القطاعات، وذلك مثلاً عن طريق ما يلي:

- (أ) توثيق الخبرات، ولا سيما في ما يتعلق بتوسيع نطاق العمل في مجال النُظم والابتكار فيه؛ وبشأن تعزيز الروابط بين هياكل ونُظم الحماية الحكومية المجتمعية وال رسمية؛ وبشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة في السياقات الإنسانية والأقل نمواً؛
- (ب) تعزيز العمل المشترك وتبادل الآراء بين أقسام البرامج؛
- (ج) إشراك الممثلين القطريين بصورة منهجية في أعمال تعزيز نُظم حماية الطفولة؛
- (د) إدراج تعريف "الأدوات" بشكلٍ روتيني لتعزيز نُظم حماية الطفولة (القضايا أو المشاريع التي يمكن من خلالها تعزيز نهج النُظم) في تحليلات الحالة؛
- (هـ) تجسيد مجموعة المهارات اللازمة لتعزيز نُظم حماية الطفولة على نحوٍ فعال في ممارسات التوظيف والترقية والاستبقاء لرؤساء وموظفي حماية الطفولة؛
- (و) دعم تنمية قدرات الشركاء الوطنيين، بما في ذلك في مجال الإدارة القائمة على النتائج من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة.

٨١. في ما يتعلق بالتوصية ٣، ينبغي لقسم حماية الطفولة أن يتولى القيادة بالتشاور على نطاقٍ أوسع مع شُعبة البرامج ومكتب برامج الطوارئ، ومركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسف، والمديرين الإقليميين، والمستشارين الإقليميين في مجال حماية الطفولة، وممثلي البلد المعني، وشُعبة اليونيسف المسؤولة عن الرصد الميداني (حالياً الفريق المعني بالنتائج الميدانية) وشُعبة الموارد البشرية والوكالات الرئيسية الشريكة. وتُعد هذه التوصية ذات أولوية عالية للتنفيذ بمجرد اتخاذ إجراءات بشأن التوصيتين ١ و ٢.

٤. تعزيز الشراكات والموارد من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة.

٨٢. ينبغي على اليونيسف تكثيف جهودها لتنشيط الشراكات وأنشطة المناصرة لصالح تعزيز نُظم حماية الطفولة.

٨٣. ينبغي على المنظّمة القيام بما يلي:

٤,١ البدء فوراً في إدراج بند في الميزانية يشمل، بصورة منهجية، برمجة تعزيز نُظم حماية الطفولة وما يتصل بذلك من رصد وتقييم في اتفاقات المانحين الواسعة النطاق المتعلقة بأعمال حماية الطفولة التي تُركّز على القضايا، بما في ذلك في مجال العمل الإنساني.

٤,٢ وضع استراتيجية للشراكات وتوفير الموارد لتعزيز نُظم حماية الطفولة، ومساعدة الجهات المانحة على الانفتاح على دعم تعزيز النُظم. وينبغي أن يشمل التنفيذ ما يلي:

(أ) السعي إلى إقامة شراكات جديدة من أجل تعزيز نُظم حماية الطفولة، بما في ذلك مع المؤسسات الخيرية والحكومة، ومؤسسات التمويل، والمؤسسات الموجهة نحو السياسات الاجتماعية (مثل البنك الدولي)؛

(ب) تفعيل المبادرات الرامية إلى بناء توافق في الآراء بين الجهات المانحة الرئيسية بشأن الحاجة إلى تمويل تعزيز نُظم حماية الطفولة، استناداً، على سبيل المثال، إلى الدروس المستفادة من تجربة زمبابوي.

٤,٣ تحسين التمويل العام لخدمات حماية الطفولة ونُظُمها، استناداً إلى العمل الناجح في مجال وضع المعايير المالية الذي أنجز حتى الآن ومن خلال توثيق التعاون مع أفرقة السياسات الاجتماعية على الصعيد القطري عن طريق ما يلي:

(أ) إجراء استعراضات سريعة للنفقات واستراتيجيات تمويل تعزيز نُظم حماية الطفولة على الصعيد الوطني لتحديد المستوى الحقيقي للإنفاق على نُظم حماية الطفولة ومصادر التمويل؛

(ب) تكثيف الجهود الرامية إلى الدفاع عن قضية الاستثمار في مجال حماية الطفولة وتعزيز نُظم حماية الطفولة، بما في ذلك من خلال العمل المباشر لحشد الأموال من وزارات المالية؛

(ج) توثيق الموارد المحلية المتاحة وتحليل نطاق إنفاقها.

٤,٤ الاستثمار في الاتصالات والمناصرة، بما في ذلك عن طريق طرح بيانات الجدوى في جميع سياقات تعزيز نُظم حماية الطفولة. وينبغي أن يشمل التنفيذ ما يلي:

(أ) إعداد موجزات للمناصرة تتعلق بتعزيز نُظم حماية الطفولة لمختلف الجماهير، بما في ذلك الجماهير الداخلية والجهات المانحة وحكومات البلدان المستفيدة من البرامج؛

(ب) ضمان انعكاس تعزيز نُظم حماية الطفولة على النحو الواجب في الاستراتيجية الناشئة للمناصرة إلى حماية الطفولة؛

(ج) التحدّث في المؤتمرات الرئيسية وفي المنتديات ومجموعات المصالح على شبكة الإنترنت عن أولويات اليونيسف ودورها المتخصّص في تعزيز نُظم حماية الطفولة، وفقاً للتوصية ٢-١.

٨٤. في ما يتعلق بالتوصية ٤، ينبغي لقسم حماية الطفولة أن يقود، بمشاركة قسم الإدماج الاجتماعي في شُعْبة البرامج؛ وشُعْبة اليونيسف المسؤولة عن التخطيط والرصد (حالياً شُعْبة المعلومات والأبحاث

والسياسات)، وشُعبَة الاتصالات وشُعبَة الشراكات العامة، فضلاً عن الإدارة العليا في المقر وفي الميدان. ويُثبِّل هذا الجهد أولويةً كبيرةً للعناية.

٥. التصدي للتحديات المتعلقة بتعزيز نُظم حماية الطفولة في مجال البيانات والقياس.

٨٥. يرتبط جزء مما يُنظر إليه على أنه افتقار إلى وضوح مفاهيمي بشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة بعدم وجود مقاييس متسقة على المستوى المؤسسي مصحوبة بندرة في البيانات والأدلة على الصعيد العالمي وعبر جميع خطوات سلسلة نتائج تعزيز نُظم حماية الطفولة. ويرتبط هذا الأمر بدوره بالصعوبات المتعلقة بإبراز النتائج وتعبئة الموارد لتعزيز نُظم حماية الطفولة.

٨٦. ينبغي على اليونيسف القيام بما يلي:

٥,١ الاستثمار في مقاييس متسقة على المستوى المؤسسي لتعزيز نُظم حماية الطفولة، بما في ذلك:

(أ) وضع مؤشرات واضحة لتعزيز نُظم حماية الطفولة، وذلك بالاستناد إلى العمل المنجز بالفعل في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والهند وأماكن أخرى، وربط هذه العملية بجهود قياس أهداف التنمية المستدامة وعمل قطاعات الصحة والحماية الاجتماعية وغيرها من القطاعات؛

(ب) وضع معالم ومعايير نوعية وكمية لقياس التقدُّم المحرَّز في مختلف مراحل تعزيز نُظم حماية الطفولة (وليس فقط في المرحلة النهائية من "نُظم حماية الطفولة العاملة") وتحديد وسائل التحقق؛

(ج) مواصلة الاستثمار في أدوات متنوعة مثل بطاقات الأداء أو مؤشرات نُظم حماية الطفولة، ونُظم المعلومات، ولوحات المعلومات المتعلقة بحماية الطفولة من أجل تعزيز المساءلة والارتقاء بتعزيز نُظم حماية الطفولة على نحوٍ متسق ومترابط بالنبذة الوصفية، فضلاً عن النوع الاجتماعي والاستجابة لحقوق الإنسان؛

(د) ضمان أن يتسنى تتبُّع الاستثمارات والنتائج التي تُعزِّز نُظم حماية الطفولة بصورة منهجية، كجزء من مبادرة "التعاون من أجل تحقيق النتائج".

٥,٢ سد الثغرات في الأدلة على طول مسار أثر البرامج وتعزيز نُظم حماية الطفولة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) وضع منهجيات لقياس أثر تعزيز نُظم حماية الطفولة على رفاه الفتيان والفتيات من مختلف الأعمار والقدرات والمناصب في المجتمع؛

(ب) توفير بيانات عن مدى انتشار العنف والاستغلال والإساءة، بما في ذلك من خلال الاستخدام المنهجي لوحدة حماية الطفولة في الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات للمجموعات والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية؛

- (ج) تقييم تحليلات بيانات إدارة حالات حماية الطفولة الجنسية وتلك المتعلقة بالمساواة لشمولية وتعزيز نُظم حماية الطفولة ومدى انتشارها؛
- (د) إجراء بحوث تشغيلية بشأن القضايا الناشئة، مثل تعزيز نُظم حماية الطفولة للأطفال أثناء التنقل؛
- (هـ) تعزيز تغطية التقييم بشأن تعزيز نُظم حماية الطفولة والتعلُّم من التقييمات (مثلاً من خلال إجراء تحليل تجميعي للدروس المستفادة من تعزيز النُظم (انظر الدرس ١)) وتتبع الطُّرق التي تجري بها استخدام التقييمات.
٨٧. ينبغي أن يشمل تنفيذ التوصية رقم ٥ على قسم حماية الطفولة، وشعب اليونيسف المسؤولة عن التخطيط والرصد (حالياً الفريق المعني بالنتائج الميدانية وشعبة البيانات والأبحاث والسياسات)، ومكتب إينوشينتي للأبحاث التابع لليونسف، ومكتب التقييم والمديرون الإقليميون والممثلون القطريون. ويمثل هذا الجهد أولوية عالية للغاية للتنفيذ الفوري (مع مستوى من التسلسل بالنسبة لـ ١، ٥، الذي يستند إلى التوصيتين ١ و ٢).

سادساً - مشروع مقرر

المجلس التنفيذي،

يحيط علماً بالتقرير التقييمي المتعلق بتعزيز نُظم حماية الطفولة: تقييم الأداء في استراتيجيات اليونيسف وبرامجها، وملخصه التنفيذي (E/ICEF/2019/23) وردّ الإدارة عليه (E/ICEF/2019/24).

المرفق

تعزيز نُظم حماية الطفولة: تقييم الأداء في استراتيجيات اليونيسف وبرامجها

نظراً لضيق المساحة، فإنَّ التقرير التقييمي المعنون تعزيز نُظم حماية الطفولة: تقييم الأداء في استراتيجيات اليونيسف وبرامجها لم يُدرج في المرفق الحالي. وقد أُتيح التقرير باللغة الإنجليزية على الموقع الشبكي لمكتب التقييم التابع لليونيسف.

https://www.unicef.org/evaldatabase/index_103557.html